مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

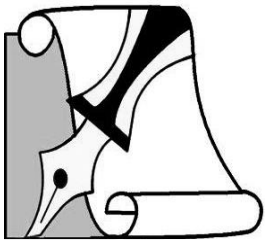

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

1 إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

كيّ الوعي الفلسطيني عبر تزوير "إسرائيل" لمناهج التعليم في فلسطين المحتلة عام 1948

1 – مدخل:

بعد مضي 75 عاماً من وجودهم داخل ما يسمّى "إسرائيل"، التي فُرضت عليهم كأمر واقع في عام 1948، ما يزال "فلسطينيو 48" يخوضون معركة البقاء والتصدي لسياسة التمييز والعنصرية، وتجريدهم من حقّهم في السكن والمساواة. فهذه الشريحة الفلسطينية، التي رفضت التهجير على الرغم من النكبة، وصمدت في أرضها، تحوّلت إلى أقلية قومية داخل "إسرائيل"، وحصلت على "الهوية الإسرائيلية" التي تعد بوليصة تأمين تضمن بقاءها، بعد أن أعلنت تل أبيب طرد كل مَن لا يحمل تلك الهوية. وقد اندمج بعض فلسطينيي 48 في مؤسسات "الدولة"، وغالبيتهم واصل النضال الوطني. وما بين معركة تحصيل حقوقهم والبقاء وانتمائهم إلى شعبهم الفلسطيني في الأراضي المحتلة والشتات، وتواصلهم مع العالم العربي كجزء منهم، خاض فلسطينيو 48 معركة طويلة، نجحوا وصمدوا في جزء منها.

لقد مارست الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة مخططات سياسية عدة، لتضييق الخناق على فلسطينيي 48، واستهداف وجودهم المادي والمعنوي. وخلال فترة طويلة، منعتهم من التطور والتقدم؛ فهي لم تثق بهم يوماً، ورأتهم خطراً دائماً على أمنها وسياستها وخريطتها الديموغرافية، وحاولت تنفيذ أكثر من خطة تهجير قسرية، عرضها رؤساء حكومات ووزراء وباحثون من اليمين الإسرائيلي. لكن، هذه الشريحة الفلسطينية تجاوزت اليأس. وعندما حاولت المؤسسة الإسرائيلية تهويدهم من خلال ضرب لغتهم العربية، خاضوا معركة طويلة، حتى تم الاعتراف بها كلغة رسمية، وأدخلوا تعديلات على مناهج التعليم، ونجحوا في إدخال محطات وطنية في المدارس، أبرزها "يوم الأرض"، الذي سقط فيها ستة شهداء في سبيل الدفاع عن أرضهم، وأحداث أكتوبر (تشرين الأول) 2000، التي تضامنوا خلالها مع أبناء شعبهم الفلسطيني عند اندلاع انتفاضة الأقصى، وسقط بينهم 13 شهيداً. كما خاضوا الانتخابات البرلمانية أحزاباً وطنية، إلى أن توحّدوا في القائمة المشتركة التي

شملت جميع الأحزاب الوطنية، برئاسة أيمن عودة عن الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، بعدما هدّد قرار رفع نسبة الحسم تجاوز فوز حزب وحده.

وعلى الرغم من الوضع الشائك الذي يعيشه هؤلاء، كأقليّة في "دولة" هي عدوّة لأبناء شعبهم ولامتدادهم العربي، فإنهم يصرّون على بقائهم والتطور والتوسع فيها، وكذلك على التواصل مع أبناء شعبهم الفلسطيني والعالم العربي؛ إذ إن لديهم تقاليدهم وتراثهم وحياتهم الخاصة التي يرفضون التنازل عنها؛ وقانون النكبة العنصري والمتطرف لم يصادق عليه "الكنيست" صدفة. فنشاطهم في تعزيز تراثهم وروايتهم الفلسطينية قضّ مضاجع المؤسسة الإسرائيلية؛ وهم يسعون إلى عكس فلسطينيتهم في كل مناسبة. ولعلّ الشعار الذي رفعوه في ما يسمّى "يوم استقلال إسرائيل"، وهو "يوم استقلالكم هو يوم نكبتنا" قد أدّى إلى تفاقم سياسة التمييز والعداء بينهم وبين المؤسسة الإسرائيلية العنصرية. وهم في كل سنة يدشّنون مسيرة إلى بلدات هجّرت عام 48، ليس فقط لإحياء ذكرى النكبة والإصرار على "حق العودة"، وإنما أيضاً لإبقاء تراثهم وثقافتهم وقضية أبناء شعبهم الفلسطيني على رأس خطتهم السياسية وفي عقول الأجيال القادمة.

وعلى الرغم من أنهم يمثّلون نحو 21% من السكان واعتبارهم ظاهرياً مواطنين متساوين في الحقوق مع الإسرائيليين، فإن عرب الداخل الفلسطيني يعانون من اضطهاد عرقي وديني وثقافي وتعليمي وتمييز عنصري على كل المستويات.

لقد عملت السلطات الإسرائيلية، مباشرة بعد نكبة عام 48، على فرض الرواية الصهيونية والتأكيد على الحق اليهودي المطلق في فلسطين. ولهذا شرعت "إسرائيل" في وضع منهاج تعليم إسرائيلي الروح والمفردات والمضامين على السكان العرب (عرب 48) بعد النكبة، وشرقي مدينة القدس بعد احتلالها عام 67، في محاولة من السلطات الاسرائيلية، وعلى رأسها وزارة المعارف وبلدية الاحتلال في القدس، للتصدي للرواية الفلسطينية وفرض الرواية الإسرائيلية الكاذبة مكانها، بأساليب مختلفة، ووفق سياسة الترغيب والترهيب التي تتّبعها في حق المدارس المقدسية والكادر التدريسي فيها من ناحية؛ ومن ناحية أخرى، عبر عرضها لإغراءات مغرضة على الطلاّب وأولياء أمورهم الفلسطينيين من سكان مدينة القدس.

وفي السياق، تعمل وزارة التعليم في كيان الاحتلال على "صهينة" المناهج التربوية العربية التي تدرّس للتلاميذ الفلسطينيين، وعلى منعهم من تعلّم التاريخ الفلسطيني الصحيح. ويُلزم التلاميذ العرب الإسرائيليون بتعلّم

المناهج الإسرائيلية، مثل تاريخ الأمّة اليهودية؛ وباتوا أخيراً مُلزَمين بتقديم امتحان في موضوع ما يسمّونه "المحرقة" ضمن مادة التاريخ للثانوية العامة. كما تمنعهم السلطات من دراسة مواد عن التاريخ الفلسطيني والشعر الفلسطيني والنكبة الفلسطينية. وتنظّم الحكومات الإسرائيلية وتموّل معظم المدارس العاملة في البلاد، بما في ذلك غالبية المدارس الخاصة التي تسمّى في الأوساط العربية المدارس الأهلية. والنظام المدرسي الوطني يضم اثنين من الفروع الرئيسة الفرع الناطق باللغة العبرية، والفرع الناطق بالعربية. تتطابق المناهج المدرسيّة تقريبًا في الرياضيات، والعلوم، واللغة الإنجليزية؛ في حين تختلف المناهج في العلوم الإنسانية (التاريخ والأدب وغيرها).

هذا في حين يتم تدريس اللغة العبرية كلغة ثانية في المدارس العربية منذ الصف الثالث، وهي مادة إجبارية، ويُمتحن فيها الطلاّب في الامتحانات النهائية للعام الدراسي؛ بالمقابل، يتم تدريس القليل فقط من اللغة العربية في المدارس العبرية، وعادة بين الصف السابع إلى الصف التاسع. واللغة العربية ليست إلزامية لامتحانات الشهادة الثانوية العامة في المدارس الناطقة باللغة العبرية. والانقسام في لغة التعليم يبدأ في مرحلة ما قبل المدرسة، وحتى نهاية المرحلة الثانوية. أما على المستوى الجامعي، فإن معظم المواد التدريسيّة يتم تدريسها باللغة العبرية والإنجليزية.

يعاني الفلسطينيون في "إسرائيل" من التمييز العنصري في أمور عدة، مثل: التعليم والصحة والعمل؛ حتى أن الدولة تُنفق الضعف على تعليم اليهود مقارنة بالعرب، ما يعني أن باقي المواطنين من غير اليهود لا يحق لهم الحصول على الموازنات اللازمة، أو المشاركة بحقوق مدنية متساوية في عمليات استفتاء مصيرية، مثل خوض حروب أو اتفاقيات سلام. ويشنّ كيان الاحتلال حملة إعلامية ودبلوماسية ضد المناهج التعليمية الفلسطينية، واتهامها بأنها تحتوي على مواد تبث الكراهية وتشجّع على العنف، مع تجاهل معاناة الطلبة الفلسطينيين بسبب سياسات الاحتلال الرامية إلى دفع الطلبة للتسرب من المدارس، واستغلالهم فيما بعد كأيد عاملة رخيصة، أو الدفع بهم إلى الانحرافات الاجتماعية الخطيرة، وتجاهل كون الشعب الفلسطيني إنما يمارس حقّه المشروع والطبيعي في مقاومة الاحتلال الذي يمارس كل أنواع العنف والتمييز العنصري والاقتلاع.

كذلك هناك فرض شروط قبول غير اعتيادية لدخول الجامعات الإسرائيلية، وهي لا تتماشى مع أوضاع الطلاّب العرب، مثل امتحان القبول المسمّى "بسيخومتري"، الذي رغم أنه يقدّم باللغة العربية للطلاّب العرب، إلاّ أن مبناه لا يتوافق مع طبيعة جهاز التعليم العربي، ما يؤدي إلى خلق فجوة تصل إلى 20% في معدّلات النجاح بين العرب واليهود؛ وإضافة إلى ذلك، هناك منح نقاط امتياز لمن خدموا في جيش الاحتلال، وإعاقة بدء الدراسة في مواضيع مهمة في عدد من الجامعات، بهدف إعاقة الطالب العربي، كي لا ينخرط في الجامعة قبل ابن جيله الذي يكون في الخدمة العسكرية الإلزامية. وتعمل الجامعات الإسرائيلية على تشديد الشروط من حين إلى آخر، كأداة لمحاصرة الطلاّب العرب، بعد أن يكونوا قد اجتازوا العديد من الحواجز، وهذا يظهر في موضوع الطب. فبعد أن يحقّق الطالب كل المعدّلات المطلوبة، يخضع للجنة قبول لفحص الجاهزية النفسية، وتُطرح أسئلة تعجيزية، يكون من الصعب على الشاب الصغير الذي لم يبدأ الدراسة أيضاً الإجابة عليها. ولكن ليس فقط في موضوع الطب؛ فمثلاً جامعة حيفا تطرح شروطاً تعجيزية في مواضيع أخرى، بهدف تقليص نسبة الطلاب العرب فيها. كما ثمة عوائق أخرى، مثل المنح الدراسية التي في غالبيتها تصب في صالح اليهود، من خلال بند الخدمة العسكرية؛ وكذا بالنسبة للحصول على مساكن الطلبة، خاصة وأن كل الجامعات الإسرائيلية بعيدة عن بلدات الطلبة العرب. وتشهد المدارس العربية في القدس إجراءات عقابية بسبب رفض تدريس المنهاج الإسرائيلي، حيث ألغت وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية تراخيص ست مدارس بحجّة "التحريض ضد دولة "إسرائيل" وجيشها".

ويركّز الاحتلال في استهدافه للتعليم الفلسطيني على أي شيء متعلق بالقضايا الوطنية أو الدينية، ويسعى لمحو قضايا النكسة أو النكبة أو المذابح التي تعرضت لها القرى المهجّرة عام 1948، ونفي أي وجود فلسطيني في فلسطين. وهذا كله ضمن خطة إسرائيلية للسيطرة على المنظومة التعليمية بالكامل، عبر استغلال حالة الغياب والصمت الرسمي والدولي؛ وهو الأمر الذي يشكّل خطورة حقيقية على الأجيال الناشئة. وهذه الخطة الممنهجة، هدفها النهائي تطبيق المنهاج الإسرائيلي وشطب المنهاج الفلسطيني في التدريس، من أجل خلق جيل فلسطيني جديد من الطلاب "يتأسرل" وعيه، وتُشوّه هويته وثقافته وانتماؤه، وتهتز قناعاته بمشروعية نضاله ومشروعه الوطني. إنها حرب على الوعي والوجود والهوية والثقافة والكينونة والذاكرة، تُستخدم فيها كل وسائل الترهيب والضغط، بما فيها تهديد المعلّمين والمدراء في لقمة عيشهم.

2 – قوننة العنصرية التعليمية:

تستند السياسة العنصرية الإسرائيلية ضد العرب الفلسطينيين لمنظومة قانونية تشريعية، تم تتويجها في عام 2018 بإقرار "قانون القومية" الذي أقرّه الكنيست، وينص على اعتبار "إسرائيل" الوطن القومي لليهود فقط، وأن الرموز اليهودية والصهيونية هي الأساس في النشيد الوطني وعلَم الدولة، ومنح الأفضلية للطابع اليهودي على النظام الديمقراطي. وقد كشف استطلاع للرأي شمل 1300 طالباً عربياً في الجامعات الإسرائيلية، أن 50% منهم يواجهون مظاهر عنصرية وتمييزاً خلال التعليم؛ وتحدّث 40% عن تعابير عنصرية تصدر من أعضاء الطاقم الأكاديمي ضدهم، وأن غالبية مظاهر العنصرية ضد العرب في الأكاديميات والجامعات والكليّات تصدر من طلاّب يهود، وبعضها يصدر عن أعضاء في الطاقم الأكاديمي؛ وقال 30% من الطلاّب العرب إنهم لا يستطيعون التقدم لطلب منح دراسية. وقد اضطلع الكنيست الإسرائيلي بدور كبير في تقنين المظاهر العنصرية ضد الفلسطينيين، من خلال إقراره العديد من القوانين العنصرية الموجّهة ضد العرب، زادت على 65 قانوناً وتشريعاً، ومنها: قانون المواطنة، قانون النكبة، قانون الجنسية الإسرائيلية، قانون مصادرة الأراضي، قانون منع الأذان، وغيرها.

وفي النظام التعليمي، يُلاحَظ أن العرب محرومون، كلياً أو جزئياً، من كثير من الخدمات. ففي الروضة لا يتمتع العرب بالتسهيلات نفسها التي يتلقاها اليهود؛ وفي مرحلة التعليم الإلزامي، تقل إلى أقصى حد الصفوف المهنية الأوليّة والصفوف الزراعية الأوليّة التي تقدّم تدريباً مهنياً وزراعياً للطلاب؛ وفي المرحلة الثانوية تنعدم المدارس الثانوية الشاملة والصفوف التكميلية للدراسات المهنية والزراعية الأوليّة. وتقتصر الدراسات الأكاديمية في جميع المدارس الثانوية، عدا واحدة، على القسم الأدبي. كما تقتصر المدارس المهنية والمدارس الزراعية، كلٌ منها على نوع واحد؛ في حين أن هناك عدة أنواع من المدارس المهنية والزراعية اليهودية. وعدد ساعات الدراسة اليومي عند العرب مختلف عن اليهود؛ حيث عدد أيام الدوام الفعلي لدى العرب خمسة أيام أسبوعياً، مقابل ستة أيام لليهود. ومدة السنة الدراسية عند اليهود أطول.

يُضاف إلى كل ما تقدم، أن تمويل التعليم في الغالب يعتمد على الإدارات المحلية والمنظمات المختلفة؛ وتقوم الدولة بمساعدة المحليات المتخلفة اقتصادياً. أما في محيط العرب، فإن الإدارات المحلية فقيرة – بسبب

سياسة الدولة– والمنظمات محرومة منها، والدولة لا تساعد المحليات العربية. وعلى هذا، فإن تمويل نظام التعليم العربي لا يتناسب مع ما هو موجود في قطاع اليهود، مما يشكّل نظامين مختلفين تمام الاختلاف. كما أن الظروف المادية التي تحيط بالطلبة العرب قاسية؛ فالمباني قديمة، والصفوف مزدحمة بالطلاب، والوسائل التعليمية رديئة، ومحتوى التعليم كان يرمي إلى إشباع الطالب العربي باتجاهات الود والإعجاب نحو اليهود ودولة إسرائيل، واتجاهات الاحتقار وعدم الثقة بالأمة العربية؛ وهذا كله لإيجاد شخصيات ضعيفة الانتماء وغير قادرة على تغيير وضعها كأقلية مسلوبة الحقوق.

على الصعيد الجامعي، يشعر الطلاب العرب في علاقاتهم مع الجامعة بالاغتراب، لأن الجامعة تمثّل حلقة من حلقات التمييز ضدهم. وقد لمسوا ذلك من خلال قضايا: سكن الطلبة، محاكم الطاعة، وطرد طلاب عرب، كما في مجال المنح والتسهيلات المختلفة، والسلوك المعادي للعرب في مختلف المنظمات والروابط الطلابية، إضافة إلى تقييد حرية التعبير؛ وأخيراً، وضع عقبات بنيوية أمام انخراطهم في الجامعات وفي السلك الأكاديمي والبحث العلمي. ولا يشعر الطلاب العرب بأي حالة من الانسجام مع الجامعة سوى في نقطة التقاء واحدة، وهي التخرج، والحصول على اللقب الجامعي لا غير .

3 – نظام تعليم العرب:

يخضع نظام تعليم العرب في "إسرائيل" لوزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، من خلال قسم التعليم العربي داخل الوزارة، والذي يهيمن عليه الإسرائيليون بشكل كامل ومركزي. وأبرز انتهاكات الاحتلال بحق التعليم، هو تحريف الكتب المدرسية الفلسطينية وتزويرها، وتهديد المدارس الفلسطينية وإرغامها من أجل تبنّي الكتب المحرّفة بالإكراه. وفي السياق، يقول الدكتور سعيد أبو علي، الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية، ورئيس قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة، إن سلطات الإحتلال الإسرائيلي تواصل تصعيد ممارساتها وتشن هجمة شرسة وغير مسبوقة على التعليم الفلسطيني، وبشكل خاص في مدينة القدس، إذ تتعرض العملية التعليمية لاستهداف ممنهج، ومحاولات مستمرة لفرض مناهج الإحتلال الإسرائيلي، وحذف كل ما له علاقة بالانتماء الوطني الفلسطيني، وذلك بتحريف الكتب المدرسية الفلسطينية وتزويرها، وتهديد المدارس الفلسطينية لإرغامها على تبنّي الكتب المحرّفة بالإكراه. ويؤكد أن هذا التصعيد يمثّل انتهاكاً صارخاً للقانون الإنساني

الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والمواثيق والاتفاقيات ذات العلاقة التي تقضي بحماية حق التعليم الطبيعي.

ويتابع: ما زالت نكبة ومأساة الشعب الفلسطيني تتجدد كل يوم وتتفاقم بصورة مستمرة، جرّاء مواصلة سلطات الإحتلال الإسرائيلي تصعيد عدوانها وحربها وانتهاكاتها اليومية ضد أبناء الشعب الفلسطيني، والاستمرار بعمليات الاستيطان والتهجير والقتل وفرض مخططات التهويد التي تطال كل الأرض الفلسطينية بشكل عام، ومدينة القدس بشكل خاص، وذلك بتدنيس مقدساتها الإسلامية والمسيحية، والتي كان آخرها اقتحام الوزير المتطرف "إيتمار بن غفير" للمسجد الأقصى المبارك، وكذلك عقد حكومة الإحتلال الإسرائيلي جلستها الأسبوعية داخل أنفاق ساحة البراق بالمسجد الأقصى، والتي تأتي في إطار المحاولات الإسرائيلية المتصاعدة لتغيير الوضع القانوني والتاريخي القائم وفرض التقسيم الزماني والمكاني، انتهاكاً للقوانين وقرارات الشرعية الدولية، وأسس الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية. ويشرف جهاز الأمن العام الإسرائيلي "الشاباك" على تعيين أعضاء الهيئة الإدارية والأكاديمية بالمدارس العربية؛ وتعتمد مناهج المدارس العربية على المناهج اليهودية المترجمة للغة العربية، ويتم تدريسها في المدارس العربية الإسلامية، والتي تضم الطلاب من الأصول العربية من المسلمين والدروز وبعض المسيحيين، وكذلك في المدارس المسيحية والارثوذكسية، والتي تضم معظم الطلاب الكاثوليك والبروتستانت والموارنة. ويعاني التعليم العربي في إسرائيل، الذي يمارس فيه الفلسطينيون نضالهم من أجل التقدم وإثبات الذات والهوية، من سياسة التمييز والإهمال، مثله مثل باقي المجالات الأخرى، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وواقع البنى التحتية في مختلف القرى والبلدات، بل والأحياء الفلسطينية.

وتُشرف وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، في القانون الإسرائيلي، على الحضانات والمدراس الابتدائية والثانوية في إسرائيل، سواء كانت حكومية أو خاصّة. وبدوره، ينقسم التعليم العربي إلى شقّين: شق التعليم الحكومي الذي تديره وزارة التربية والتعليم مباشرةً (وهو مشترك مع التعليم الحكومي العبري)، وشق المدارس الأهلية التي تتبع غالباً الكنائس المسيحية. ومن الجدير بالذكر أن ثلاثة تيارات مركزية وأساسية تتقاسم التعليم لدى اليهود: التعليم الحكومي ("العلماني")، التعليم الحكومي–الديني، التعليم الديني المتشدّد (الحريدي). ويخضع التعليم في إسرائيل إلى عدد من القوانين التي سنّها الكنيست منذ سنة 1949 وأجرى عليها تعديلات من وقت إلى آخر،

وأهمها: قانون التعليم الإلزامي لسنة 1949 (للأولاد من سن 3 إلى 17)؛ قانون التعليم الحكومي لسنة 1953 (الذي يحدد أهداف التعليم الحكومي وينظّم إدارة ورقابة وزارة التربية والتعليم على المدارس الرسمية وتحديد المناهج وتعيين المعلّمين)؛ قانون الإشراف على المدارس لسنة 1968 (الذي ينظّم شروط ترخيص مؤسسات التعليم غير الحكومية والإشراف عليها)؛ قانون التعليم الخاص لسنة 1988(الذي ينظّم حقوق الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة)؛ قانون حقوق الطالب لسنة 2000 (الذي يمنع، من بين أمور أخرى، العقوبات الجسدية أو المذلّة، أو التمييز بين الطلاب لأسباب سياسية أو إثنية أو اقتصادية أو اجتماعية، أو بسبب أعمال أهاليهم). وتبدو هذه القوانين، بعناوينها وبمعظم موادها، كأنها تمنح الأطفال والطلبة الفلسطينيين في إسرائيل كامل الحقوق التعليمية والتربوية أسوة بالأطفال والطلبة اليهود. غير أن نظرة أدق إلى الأمور تُظهر أن الصيغة الإجمالية للقوانين المذكورة تعني تهميشاً وإهمالاً متعمّدين. فلننظر مثلاً إلى المادة الثانية (المعدّلة سنة 2000) من قانون التعليم الحكومي لسنة 1953، حيث تُعدِّد المادة الأهداف الأحد عشر للتعليم الحكومي، نذكر منها غرس "قِيم دولة إسرائيل كدولة يهودية وديموقراطية" و"تعليم توراة إسرائيل، وتاريخ الشعب اليهودي، وتراث إسرائيل والتقاليد اليهودية، وتعزيز وعي ذكرى ما يسمّى الكارثة والبطولة". ومع أن المادة تشير في البند الحادي عشر إلى هدف "التعرف على اللغة والثقافة والتاريخ والتراث والتقاليد الفريدة للسكان العرب ولجماعات سكانية أخرى في دولة إسرائيل،" إلاّ أن هذا البند الذي يأتي في آخر القائمة يخص تربية الطلاب اليهود (لإبعاد تهمة العنصرية في التعليم العبري)، ويشير فقط إلى تميّز "السكان العرب" حضارياً وثقافياً وليس كمجموعة قومية، ولا ينفي كون القانون امتنع بمجمله عن تحديد الأهداف الخاصة بتعليم الطلاب العرب في إسرائيل.

إن امتناع القانون الإسرائيلي عن توضيح المكانة التي يجب أن تُمنح للتعليم العربي إنما يهدف في الواقع إلى السيطرة على قطاع التعليم العربي، وتحويله إلى أداة لخضوع "طوعي" للجيل العربي الناشئ أمام التفوق الإسرائيلي، وكسب ولائه للدولة، والحؤول دون أن يكون التعليم الرسمي وسيلة لتنمية الهوية الجمعية الفلسطينية. وعلى الرغم من بروز أصوات يهودية توصي بالاعتراف بخصوصية قطاع التعليم العربي، وبمشاركة أوسع للمربّين العرب فيه، إلاّ أن سيطرة الدولة ما زالت هي السائدة، والتي تنعكس في التدخل بكيفية إدارة جهاز التعليم الحكومي، وفي البرامج، وفي الميزانيات. وعليه، فإن سيطرة الدولة على الجهاز

التعليمي تتم من خلال جعله تابعاً مباشرة لجهاز التعليم الرسمي العام؛ وفي الوقت ذاته من خلال فصله عن التعليم اليهودي. ففي وزارة التربية والتعليم، يوجد "قسم تعليم العرب"، الذي يديره ويشرف عليه موظفون يهود لا يتمتعون بأي استقلالية تجاه الحكومة من جهة، ومن جهة أخرى لا يُشركون المربّين العرب في رسم السياسات ووضع البرامج. ولا يقتصر تهميش هؤلاء داخل الوزارة؛ إنما دورهم مهمّش أيضاً في عملية تعيين مدراء المدارس والمعلّمين والمفتّشين. كما أن عملية التعيينات تعاني من تدخل جهاز المخابرات العامة (الشاباك). ويعمل تدريس منهاج المدنيات كذلك على تشكيل وعي الطالب العربي بالتوفيق بين مقولتين متناقضتين جوهرياً: مقولة أن إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية، أي دولة الشعب اليهودي وتجسد حق الشعب اليهودي في تقرير المصير؛ ومقولة أن إسرائيل دولة تعددية تستوعب المواطن العربي وتمنحه مساواة نظرية في الحقوق الفردية المدنية. غير أن محاولة التوفيق هذه لا تنجح في إخفاء أن تعريف إسرائيل كدولة يهودية يخلق تراتبية في مفهوم المواطنة، وينفي الحقوق الجماعية القومية للفلسطينيين في إسرائيل. والموارد المخصصة لقطاع التعليم العربي تقلّ عن تلك التي تُمنح للتعليم العبري بنسبة تصل إلى 40% (للطالب الواحد).

4 – سياسة كيّ الوعي:

على الرغم من أن المعركة على الأرض والوعي والرواية والصورة، وغيرها من مفردات الصراع التاريخي، بدأت عقب النكبة عام 1948، غير أن مصطلح "كيّ الوعي" لم يجرِ استخدامه بكثافة إلاّ في خضم الانتفاضة الثانية عام 2000، حين دفع به رئيس أركان جيش العدو، الجنرال موشيه يعلون، إلى مقدمة السجال بشأن الغايات النهائية لقوات الاحتلال، من إفراطها في القمع والترويع والقتل، للنشطاء والسكان، بمن فيهم الأطفال والنساء، بقوله إن إسرائيل بصدد كيّ الوعي الفلسطيني بالنار، وتكريس الشعور بالعجز، ومن ثمّ الاستسلام. وعلى أرض الواقع، تعكس السياسة التعليمية العنصرية الإسرائيلية المخصصة للمواطنين الفلسطينيين تحت سلطة الاحتلال، أهداف "دولة الاحتلال" تجاههم، ونوعية سياسة الدمج الإسرائيلية المعمول بها، والتي ترمي الى طمس الوعي الجماعي والهوية الوطنية الفلسطينية، وتغييب التاريخ أو تزويره، والسيطرة على الذاكرة الجماعية للمجتمع الفلسطيني. كما تعمل إسرائيل، من خلال تجاهل مشاكل التعليم في الوسط العربي، وعدم

تطوير برامج التعليم فيه، على الحفاظ على "الدونية الثقافية والاقتصادية" في هذا المجتمع. ويتحكم جهاز التعليم العبري وموظّفوه في جهاز التعليم العربي في شتى المجالات، كمناهج التعليم، البنية التحتية، والضرورات اللوجستية، ومستوى الخدمات، وغيرها.

كما أن سياسة التعيين في الجهاز التعليمي الفلسطيني خضعت لأجهزة الأمن والاستخبارات الاسرائيلية، وهي بذلك مستمدة من السياسة العنصرية العامة تجاه العرب، من أجل إبقائهم تابعين وغير قادرين على تنظيم أنفسهم، مما أدّى لعدم تمكنهم من التحكم في أهداف التعليم وأنواعه ومساراته. ويبرز هنا عاملان أساسيان يتعلقان بالموضوع، وهما: الأول: خضوع التعليم العربي للمراقبة والسيطرة التامة من قِبل المؤسسة الحاكمة، وعدم إتاحة الفرصة للمربّين العرب بالمشاركة في تحديد السياسة التربوية المتعلقة بتربية طلاّبهم؛ والثاني: يتعلق بالموارد التي تُرصد لجهاز التعليم العربي مقارنة بجهاز التعليم العام والرسمي، الذي يُعتبر التعليم العربي جزءاً منه من الناحية الإدارية والتنظيمية. ومن أكثر المجالات التي يظهر فيها التمييز على هذا الصعيد، عدد ساعات الدراسة؛ فهي عند العرب أقل مما عند اليهود. فمثلاً، يداوم الطلاب العرب خمسة أيام أسبوعياً، في حين يداوم الطلاب اليهود ستة أيام؛ وكذلك تكون مدة السنة الدراسية عندهم أطول، بالإضافة إلى التمويل الذي يعتمد في الغالب على الإدارات المحلية والمنظمات المانحة العديدة. وعملية التهويد الممنهجة التي ينتهجها الاحتلال الإسرائيلي لم تقتصر فقط على أن تطال كل شكل أو رمز وطني عربي بهدف هدمه أو تزويره أو طمسه، بل امتد الأمر إلى محاولات تهويد الوعي الجماعي وكيّه، من خلال إعادة صياغته بما ينسجم مع الرواية الإسرائيلية للاحتلال. فبعد محاولات تغيير التركيبة السكانية وأسرلة أسماء القرى وتهويد المعالم التاريخية العربية بشقّيها المسيحي والإسلامي، بدأ الاحتلال في مشروع استهداف التعليم كآلية من آليات الأسرلة والدمج ضد السكان، وذلك عبر فرض الكتب الدراسية التي ترمي إلى شطب الهوية الوطنية ومسخ المناهج التعليمية، لتصبح مدخلاً لتدجين الأجيال الفلسطينية الجديدة وأسرلتها. وعلى الرغم من أن قضية التعليم والمناهج قد تبدو تربوية تعليمية، إلا أن الواقع هو واقع سياسي؛ فالتعليم والسيطرة على التعليم أخذا اهتماماً كبيراً من قِبل الاحتلال، لأنه أوّلاً هو سيادة، وثانياً لأن التعليم والثقافة لهما علاقة مباشرة في فكر الإنسان ووعيه؛ وهناك محاولات صهيونية دائمة لكيّ الوعي ومحو الهوية الفلسطينية الوطنية والقومية، وتجهيل الطلبة بحقوقهم التاريخية والانسانية والقانونية. والمناهج الاسرائيلية تقدّم الرواية الاسرائيلية

المزوّرة. وثانياً على المستوى الأكاديمي، المناهج الاسرائيلية المعطاة للفلسطينيين هي مناهج ضعيفة جداً، ترمي الى التجهيل أكثر مما ترمي إلى التفوق، بينما المناهج الإسرائيلية التي تقدّم لليهود هي مناهج قوية ومرموقة، وذلك بهدف أن يذهب الطلاب الفلسطينيون إلى سوق العمل الإسرائيلي بخبرة ضعيفة وبأيدٍ عاملة رخيصة.

أما بخصوص العنصرية والتحريض على العنف والقتل التي تحملها المناهج الإسرائيلية، فإن العنصرية الإسرائيلية وصلت إلى أعلى حد؛ فاليهود يعتبرون أنهم أسياد وكل الجميع عبيد لهم، وهذا ما يدرّسونه لأبنائهم؛ والمناهج الإسرائيلية هي تحريضية بالدرجة الأولى. وهناك دعوات مباشرة إلى أن من يقتل الفلسطيني يُثاب ولا يأثم. والمناهج الإسرائيلية فيها صورة الفلسطيني المشوّهة جداً، والتي تُظهره بالإنسان القذر والقاتل والمغتصب البشع، ويجب معاملته كالصراصير والكلاب المسعورة، وما إلى ذلك من صفات بشعة جداً موجودة في المناهج الإسرائيلية. والإجراءات المرتبطة بجوهر المقررات التعليمية التي أقدمت عليها حكومات الاحتلال إنما تهدف إلى تكريس وترسيخ ثقافة الهزيمة والروح المعنوية المنكسرة؛ وقد تمثلت بعدة مضامين، من أهمها: نشر وتعميم ما يسمّى وثيقة الاستقلال الإسرائيلية وإثبات ظهور العَلم الإسرائيلي في صفحات الكتب المقررة، بالإضافة للتأكيد على أن مدينة القدس عاصمة إسرائيل الأبدية، وحذف خريطة فلسطين من الأساس وتحويلها بأكملها إلى خريطة إسرائيلية. وقد زادت شراسة القوانين العنصرية اليهودية بعد صعود اليمين الديني الإسرائيلي الفاشي إلى الحكم. فقد عرفت فترة حكم بنيامين نتنياهو تشديد الخناق على فلسطينيي الداخل المُحتل، إذ عملت حكومة الاحتلال على جعل المناطق العربية حاضنة لبيئة اجتماعية مُشوَّهة ومتخلفة وجاذبة للعنف. وبجانب التضييق المجتمعي، زادت إسرائيل من تأكيد هويتها اليهودية العنصرية، إذ شدَّدت على أن الميراث الديني والثقافي واللغوي لدولة الاحتلال لا يخرج عن ميراث اليهود؛ فمن هذا التراث استوحى المؤسسون العَلم والنشيد الوطني والشمعدان اليهودي شعاراً لهذه الدولة. وقد دفعت هذه القوانين إلى المزيد من التمييز تجاه عرب الداخل الذين بات يُنظَر إليهم في أفضل الأحوال بوصفهم مواطنين من الدرجة الثانية، أو عدواً داخلياً لدوداً يُشكِّل تهديداً حقيقياً على الأمن القومي الإسرائيلي. وقد أتى الاستهداف المباشر عبر عدد من القوانين العنصرية، من قبيل "قانون القومية" الذي ينص على يهودية الدولة، وقانون "كامينتس" الذي يُسهِّل إجراءات هدم منازل فلسطينيي الداخل. وبالنسبة للقدس بالذات، فقد رصدت الحكومة الإسرائيلية

منتصف عام 2018 نحو مليارَيْ شيكل (نحو 620 مليون دولار أميركي) لتمويل خطة خُماسية في القدس هدفها دعم الأسرلة من خلال التعليم، إذ تحاول دولة الاحتلال ألاّ "تخسر الأجيال القادمة". وتُركِّز الخطة على إغراء أبناء المقدسيين بدراسة المناهج الإسرائيلية بدلاً من الفلسطينية. كما ورصدت سلطات الاحتلال نحو 57 مليون شيكل (نحو 17.7 مليون دولار) لتطوير المدارس الإسرائيلية وترميمها، و67 مليون شيكل لاستئجار وبناء مدارس أخرى، فيما ستُخصِّص نحو 17 مليون شيكل (20.8 مليون دولار) لدعم التعليم العبري. وسيقتصر تمويل التعليم على الشق الإسرائيلي العبري، إذ أكَّدت وزارة المعارف الإسرائيلية عدم تمويلها لأيّ مؤسسة لا تتبنَّى نظام التعليم الإسرائيلي. ويأتي هذا التغيير في الفلسفة الإسرائيلية بعد أن أدركت حكومة الاحتلال أن التعليم – وليس الأمن وحده– هو ما يمكنه مساعدتها كي يَستتِبَّ الأمر لها، وهو ما أكَّده "نير حسون"، المحلّل السياسي لصحيفة "هآرتس"، حيث قال: إن إسرائيل ستواصل دعم الأسرلة بقوّة لكن في التعليم هذه المرة، بعد فشل خطة 2014 الأمنية، وهو ما قد يكون أكثر فعالية، إذ إن النظام التعليمي يشمل العديد من النقاط الخلافية الحسَّاسة بين الروايتين الفلسطينية والإسرائيلية، مثل الأمن والدولة والحدود والرواية التاريخية.

5– تدخّل (الشاباك) المباشر في سياسة التعليم الفلسطينية:

في إطار السعي لتعزيز السيطرة على جهاز التعليم في أراضي الـ48، والقدس المحتلتين، والتحكم فيه، صادقت الهيئة العامة للكنيست بالقراءة التمهيدية على مشروعي قانون يشدّدان القبضة الأمنية على المؤسسات التعليمية والعاملين فيها، من مُدرّسين ومُديرين؛ بحيث يُكرّس المشروعان تدخّل «الشاباك» – الأمن العام – في تعيين معلّمين، وكذلك فصلهم، على خلفية تأييدهم لـ«الإرهاب»، أي المقاومة، أو «تماثلهم مع سياسات مناهضة لإسرائيل». كما يعزّز الهيمنة الإسرائيليّة على مدارس القدس بشكل خاص، من طريق فرض المناهج الإسرائيلية العنصرية على هذه المؤسسات.

مشروعا القانون أيّدهما 45 عضواً، فيما عارضهما 25 آخرون، وهما مبادرتان قدّم إحداها عضو الكنيست والنائب من «الليكود» عميت هليفي؛ فيما طالب زملاؤه من الحزب نفسه بفرض المنهاج الإسرائيلي على

المدارس كشرط لمنحها ترخيصاً، ويستهدف ذلك بشكل أساسي المدارس الفلسطينية في مدينة القدس المحتلة، لأن المناهج التعليمية في أراضي الـ48 تعتمد مناهج إسرائيلية في الأساس.

وبحسب ما أوردته صحيفة «هآرتس» العبرية، فإن مشروع القانون الذي يُعيد تدخل «الشاباك» في التعليم ينصّ على إلزام وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، بالتحقيق في «الخلفية الأمنية» لأي فلسطيني (سواء من القدس أو الأراضي المحتلة عام 1948) مُرشّحاً لوظيفة مُدرّس أو مدير، والتأكد من أن منحه رخصة مزاولة مهنة التعليم لا يتمّ إلاّ بعد التيقّن من «نظافة» سجلّه الأمني وعدم تماهيه أو تأييده لأيّ منظمة «إرهابية»، وعدم ضلوعه أو ارتباطه بتنفيذ أي نشاط أمني. ويخوّل مشروع القانون إلزام المدير العام لوزارة التربية بإلغاء المُصادقة على تعيين معلّم أدين «بالإرهاب»، وسحب رخصة مزاولة مهنة التعليم من كل معلّم فتِحت ضده تحقيقات بشبهات تنفيذه "عملاً إرهابياً". وفي السياق، جاء في تبرير تقديم القانون الذي يعمّق الرقابة الأمنية، أن مدارس القدس المحتلة التي تتبع المنهاج الفلسطيني هي "أرضية خصبة للتحريض ضد الشعب اليهودي وشيطنته، وبيئة تمجّد الإرهابيين والعمليات التخريبية". وبموازاة ذلك، قدّم النائب عن حزب «عوتسماه يهوديت»، تسفي فوغل، مشروع قانونٍ آخر ينصّ على تشكيل لجنة من خمسة أعضاء، تضمّ مندوبين عن الشرطة و«الشاباك»، مخوّلة بفصل المعلّمين الذين ثبت تأييدهم للمقاومة والأنشطة والسياسات المناهضة لإسرائيل. وبإمكان هذه اللجنة أيضاً فصل معلّم غير مُدان في المحكمة، بمجرّد اعتباره بعد جلسة استماع (تحقيق) أنه مؤيّد لـ«الكفاح المسلّح لدولة عدو أو لمنظمة إرهابية أو نشاط إرهابي».

6 – أسرلة التعليم في القدس:

يُعتبر قطاع التعليم في مدينة القدس أحد أبرز القطاعات التي تتعرض لهجمة مستمرة، تصاعدت وتيرتها هذا العام، بهدف ضرب الهوية الوطنية وإحلال هوية بديلة تتماشى وسياسات الاحتلال الاستعمارية. وفي هذا الجانب، قال رئيس الهيئة المقدسية لمناهضة التهويد، ناصر الهدمي، إن الاحتلال يعي تماماً أن التعليم لا يقتصر فقط على المواد العلمية، إنما هو هوية وقِيم وأخلاق وثوابت يتم تدريسها للأبناء حتى تتكون شخصيتهم، سيما وأنهم مستقبل هذه المدينة. وأظهرت الوقائع أن هذا الجيل لا يعترف بالاحتلال ولا يقبل به؛ لذلك يجري استهداف المدارس لأنها قلاع صمود تحافظ على الهوية الوطنية. وتابع: "أراد الاحتلال أن يشوّه

هذه الهوية الوطنية وأن يزوّرها، وأن يبنيها بشكل تفقد فيه بوصلتها وتوجهها الحقيقي، بدءاً بتزوير الكتب المدرسية باتجاه تغيير كافة أشكال التعليم والتربية؛ كما قام باستهداف النشاطات التي يتم تنفيذها داخل المدارس في فترة الدوام وبعده." ويرى الهدمي أن هذا الاستهداف مفهوم وطبيعي جداً من احتلال إحلالي لا يريد للشعب الفلسطيني أن يبقى على ما هو عليه، سعياً منه في إذابة أهل مدينة القدس، لأن يصبحوا أقلية هامشية لا تعبّر عن هوية ولا تعبّر عن توجّه . وفي السياق، يقول الناطق الإعلامي باسم اتحاد المعلّمين الفلسطينيين في القدس، أحمد الصفدي، في لقاء خاص مع صحيفة الحدث "إن هذه حالات فردية، ولكنها تعكس أن الاحتلال وبلديته ووزارة المعارف لا يكفّون أيديهم عن المدارس، وخاصة المدارس الأهلية التي يموّلونها، وذلك من خلال ربط موضوع التمويل بالنشاطات الثقافية؛ وهنا تكمن المخاطر"، مضيفاً أن هذا "يعبّر عن الأفكار المسمومة للاحتلال الذي يريد أن يطبّع في مدارسنا ويخترق وعينا، ويؤدي إلى تهويد الهوية والواقع الفلسطينيين". وأكد الصفدي على أن الاحتلال منذ عام 1967 لم يكف عن عملية الأسرلة وتهويد التعليم، حينما أراد أن يفرض المنهاج الإسرائيلي مقابل المنهاج الأردني. ولكن بفعل تصدّي المعلّمين آنذاك، ومنعهم لهذه الخطوة عبر الإضراب وغيره، أفشلوا مخططات الاحتلال.

ومنذ "عام 2011 حاول الاحتلال مراراً وتكراراً فرض المنهاج الإسرائيلي، لكن قوبل أيضا بتصدٍ من الكل الفلسطيني. إلاّ أنه لا يكف عن هذه المحاولات، التي كانت آخرها ما حدث في مدارس الإيمان والإبراهيمية، من خلال محاولته سحب ترخيصها وربط تمويلها بفرض المنهاج الإسرائيلي؛ إلاّ أن هذه المحاولات أيضاً قوبلت بالمواجهة من قِبل أولياء الأمور".

لقد أصدرت وزارة معارف الاحتلال، بتاريخ 28 تموز 2022، قراراً يقضي بسحب تراخيص كلية الإبراهيمية، وكافة مدارس الإيمان "للبنين والبنات" الابتدائية والثانوية، بحجّة "التحريض عبر المناهج الدراسية." وبحسب وزارة معارف الاحتلال، فإنه وجِد في الكتب المدرسية "الواردة ذكره أعلاه" تمجيد الأسرى وكفاحهم المسلّح في "دولة إسرائيل"، واتهامات بالمسؤولية عن أزمة المياه في السلطة الفلسطينية، والحديث حول القتل والترحيل. وقالت وزارة المعارف إنه تم استدعاء مديري المدارس إلى جلسة استماع؛ وفي نهايتها تقرّر، بتوجيه من وزير التربية والتعليم شاشا بيتون، سحب ترخيص "التشغيل الدائم". وبدلاً من ذلك، تم إعطاء المدارس ترخيصًا مشروطًا لمدة عام واحد، من أجل تصحيح محتويات الكتب، وبعد التصحيح سيتم منحهم الترخيص الدائم.

وتسعى سلطات الاحتلال منذ سنوات لإقامة برامج ثقافية مشتركة مع الفلسطينيين ضمن خطتها التهويدية. وفي هذا الجانب، قال الباحث في شؤون التعليم في القدس، زيد القيق، في لقاء خاص مع صحيفة الحدث، إنه منذ سنوات جرى طرح العديد من البرامج الثقافية، كالماراثون الرياضي المشترك بين طلبة من القدس وطلبة من المستوطنين، وتم طرح برامج ولقاءات مشتركة على مستوى مديري المدارس أو بين معلّمي المدارس، موضحاً أن هذه الأنشطة اللاصفيّة تحاول بثّها وزارة المعارف منذ سنوات. وفي العام الأخير، وبحكم التصعيد الذي حصل، برزت هذه المحاولات بشكل أكبر أمام العالم، إذ شهدنا أخيراً تنازل بعض المدارس وموافقتها على تقديم بعض الفقرات ضمن الأنشطة أو الفعاليات اللاصفيّة، أو ضمن حفلات التخرج التي تتّضح بصمة وزارة المعارف وسلطات الاحتلال الإسرائيلي فيها من خلال بث رسائل مشوّشة تهدف إلى ضرب الهوية الفلسطينية والحقيقة الفلسطينية والقيمة الوطنية في عقل الطالب.

7 – غياب السلطة الفلسطينية وتحديات أخرى:

في الوقت الذي تشهد فيه مدينة القدس عمليات تهويد وأسرلة تستهدف كافة القطاعات، تركت السلطة الفلسطينية العاصمة تواجه سلطات الاحتلال وحدها على كل الأصعدة، ومن بينها التعليم والهوية الوطنية الفلسطينية، وفقاً لرئيس هيئة مناهضة التهويد في القدس، ناصر الهدمي. ويرى الهدمي أن المدارس أصبحت مهملة ولا يتم دعمها بشكل جيد، ومضطرة لأن تواجه سياسات الاحتلال، مشيراً إلى أن غالبيتها وقعت في فخ المال المسموم الذي في البداية تم تقديمه للمدارس على أنه حق، وأن هذا مال غير مشروط بأي شيء؛ ولكن شيئاً فشيئاً بدأنا نرى أن المدارس أصبحت تعتمد بشكل رئيس على هذا المال. وحينما شعرت سلطات الاحتلال بهذا، أصبحت تبتز المدارس من هذا المنطلق. وأشار الهدمي إلى أن غياب مرجعية وطنية رسمية من السلطة، كوزارة التربية والتعليم ومكتبها في القدس، أسهم في هذا السقوط في الفخ، منوّهاً أن الجهات الرسمية هي من اختارت ألاّ يكون لها دور بما يخص التعليم في مدينة القدس واتخاذ مواقف واضحة في هذا الموضوع. وبحسب الهدمي، فإن هذا الأمر يتطلب وجود مرجعية تتخذ موقفاً صارماً وإجراءً مناسباً لهذه الخروقات؛ والموقف الموجود في القدس هو موقف شعبي يظهر عبر مبادرات فردية، كما هو الحال دائماً في كل قضايا مدينة القدس.

إلاّ أن هذه المبادرات، وفقاً للهدمي، "تصنع الرأي العام الشعبي في المدينة؛ وهذا الرأي العام يتراكم شيئاً فشيئاً، حتى يتلاشى في مراحل معيّنة، أو يصبح موقفاً رسمياً من أهل المدينة. والوضع اليوم بات بحاجة إلى حملات توعية ووقفات ترفض هذا المسار نحو التطبيع مع الاحتلال والقبول بوجوده، والسماح له بالتدخل في مناهجنا". ويتطلب هذا الأمر، وفقاً للهدمي" فعلاً أهلياً وشعبياً في مدينة القدس، بالتعاون مع المدارس والشخصيات الفاعلة في المدينة، من أجل إثارة الموضوع وجعله هم الشارع المقدسي؛ إلى جانب ضرورة وقوف الإعلام الفلسطيني والعربي عند دوره في إثارة هذا الموضوع، وتوعية الفلسطينيين وتحريضهم لرفض تدخل الاحتلال في رسم الهوية الوطنية الفلسطينية بالذات في مدينة القدس.

ومن جانب آخر، أوضح المختص في شؤون التعليم في القدس، زيد القيق، أن تحديات عديدة تواجه المنهاج الفلسطيني في القدس، أبرزها تعدّد المرجعيات السياسية الذي أفرغ العاصمة من وجود قيادة تتحمل توحيد القرار التعليمي المقدسي لمواجهة هذه الهجمة، فنجد المدارس تواجه هذه الهجمة كل واحدة بشكل منفصل، بعيداً عن المدارس الأخرى. أما التحدي الثاني، وفقاً للقيق، فيتمثل بالجانب المالي الذي يحتاج إلى مرجعية تعمل على توفير مخصصات مالية لهذه المدارس لتستغني عن الاحتلال الإسرائيلي؛ وبالتالي تزيح سيف المخصصات المالية المسلط على رقابها من قِبل وزارة المعارف الإسرائيلية.

لقد عمل الاحتلال على دفع المدارس في القدس نحو القبول بالمخصّصات المالية، من خلال إجبارها على تطبيق القوانين المالية والضريبية الإسرائيلية، ما أرهق ميزانيات المدارس وأصبحت تتعرض لابتزاز مالي في هذا الجانب، وفقاً للقيق. وفي قرار يستهدف المكوّنات التعليمية المقدسية بالتهويد والأسرلة، ألغت حكومة الاحتلال الإسرائيلي التراخيص الدائمة الممنوحة لـ6 مدارس في مدينة القدس، بزعم تدريس مضامين "تحرّض ضد الاحتلال في الكتب المدرسية"، ومنحتها ترخيصاً مشروطاً لعام واحد، تجديده مشروط بتصويب ما سمّته "المحتوى التحريضي ضد الحكومة الإسرائيلية والجيش الإسرائيلي" الذي تحتويه المناهج المعتمدة في هذه المدارس، وهي تدرّس المنهاج الفلسطيني. والقرار صدر عن ما يسمّى وزير المعارف الإسرائيلي، يفعات شاشا- بيتون، واستهدف مدارس الإيمان بجميع مراحلها، ويبلغ عدد طلبتها نحو 1755 طالباً وطالبة في المرحلتين الابتدائية والثانوية، إضافة إلى الكليّة الإبراهيمية وعدد طلبتها 288 طالباً وطالبة. كذلك، قال الناطق الإعلامي باسم اتحاد المعلّمين في القدس، أحمد الصفدي: إن "استهداف التعليم في القدس قديم جديد.

فمنذ عام 1967 حاولت حكومات الاحتلال فرض المنهاج الإسرائيلي مقابل المنهاج الأردني. واشتدّت الهجمة عام 2011، حين ربطت حكومة الاحتلال بين تمويل المدارس الخاصة أو الأهلية بفرض المنهاج الإسرائيلي على مناهجها؛ والآن يريدون منع الترخيص عن المدارس كمدارس الإيمان والمدرسة الإبراهيمية، علماً أن عمرها أطول من عمر الاحتلال. وبدأت الخطوة بإغلاق مديرية التربية والتعليم في القدس، والآن جاء دور استهداف المدارس الخاصة. وبعد قرار ترمب اعتبار القدس المحتلة عاصمة أبدية لدولة الاحتلال، في كانون الأول من عام 2017، خصّصت حكومة الاحتلال ملياري شيقل (540 مليون دولار) هدفها تعزيز حصانة المدينة، من خلال توسيع نطاق استخدام المناهج التعليمية الإسرائيلية في مدارس مدينة القدس، على حد وصف الخطة المعلن عنها في صحيفة "هآرتس" في أيار 2018. وتهدف الخطة، وفق الصحيفة، إلى تمكين الفلسطينيين في القدس المحتلة من الانخراط في نظام التعليم الإسرائيلي لتسهيل اندماجهم في سوق العمل في دولة الاحتلال.

تأسست مدارس الإيمان في القدس عام 1984 كروضة أطفال لم يتجاوز عدد الأطفال فيها 75 طفلاً، ثم تطورت الروضة لتشمل الآن عدة مدارس، وهي: مدرستان ثانويتان إحداهما للطلاب، وأخرى للطالبات، وأخريان أساسيتان إحداهما للطلاب وأخرى للطالبات وروضة للأطفال. وتُعتبر الكليّة الإبراهيمية صرحاً من صروح العلم والمعرفة في مدينة القدس، تخرّج منها كثيرون برزوا في مختلف ميادين الحياة الثقافية والإدارية والاقتصادية والسياسية، وهي أُنشئت عام 1931 كمدرسة تضم ثلاثة صفوف؛ واستمرت الكليّة في التقدم وأقامت إدارتها في سنة 1978 على إرساء أسس بناء جديد كبير يساعد الكليّة على التوسع. وتنتشر في المدينة المقدسة 250 مدرسة، 52% منها تتبع بلدية الاحتلال ودائرة معارفها، وبعضها تتبع لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية، ودائرة الأوقاف الإسلامية في القدس، وأخرى تتبع "الأونروا"، إضافة للمدارس الخاصة. ولمزيد من التوضيح، قال مستشار الرئاسة لشؤون القدس أحمد الرويضي إن ": "التعليم يعكس الهوية الفلسطينية؛ وبالتالي من حقّنا أن نعلّم أبناءنا ما يعكس حقيقة تراثنا وواقعنا وتاريخنا. هذا الحق مكفول بالقوانين والمواثيق الدولية، ولا يملك الاحتلال حق تغيير منهاج التعليم في الأراضي المحتلة؛ وهذا ما أكدته اتفاقية جنيف الرابعة واتفاقية لاهاي لعام 1907."

وزارة شؤون القدس التابعة للسلطة اعتبرت الإجراءات التي شرع بها الاحتلال، عشية الانتخابات الإسرائيلية، ضد عدد من المدارس في المدينة المحتلة، محاولة لإملاء الرواية الإسرائيلية بالقوة، بعد فشلها في إقناع المدارس والطلاب وأولياء الأمور بقبول المنهاج الإسرائيلي. واعتبرت وزارة التربية والتعليم التابعة للسلطة إلغاء سلطات الاحتلال تراخيص االمدارس الست في مدينة القدس، بسبب تدريسها المنهاج الفلسطيني، إنّما يأتي في إطار أسرلة التعليم، الذي يُعَدّ انتهاكاً صارخاً بحقّ الطلبة الفلسطينيين في التعليم في العاصمة القدس، وأكدت أنّها ستتابع القضية مع المؤسسات الحقوقية والقانونية الدولية، كاليونسكو، والمؤسسات الأممية، والدول الصديقة ذات العلاقة. ورأت وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية أن القرار هو جزء لا يتجزأ من عمليات تهويد القدس ومحاولة فرض المنهاج الإسرائيلي والرواية الإسرائيلية الاستعمارية على المواطنين المقدسيين، وحلقة جديدة من حلقات ضم القدس، ومحاربة الرواية الفلسطينية وإلغاء الوجود الفلسطيني في المدينة المقدسة، ومحاولة للسيطرة على الوعي الجمعي للمقدسيين وأجيالهم المتعاقبة.

8 – الخطة الخمسية:

تتناغم الإجراءات الاحتلالية التي تستهدف التعليم الفلسطيني في القدس وتسير بطرق ناعمة وأخرى خشنة، باتجاه الهدف الكبير الذي خصّص له الاحتلال ميزانية تقارب الـ 2 مليار و100 مليون شيكل لتهويد مختلف القطاعات في مدينة القدس، وفقاً لخطة على امتداد خمس سنوات ما بين (2018 – 2022)، حيث جاء على رأس الاستهداف تهويد وأسرلة النظام التعليمي في القدس بشكل كامل؛ وهو أمر يمتد في العام الجاري 2023 ويأخذ بعداً قانونياً أيضاً. ويتجلى هذا الأمر من خلال مشهد رفع عَلم "إسرائيل" في احتفال مدرسة خاصة ورقص فتيات مقدسيات على أغنية عبرية، ومن خلال مصادقة "الكنيست" على قانونين للتضييق على المدارس والمعلّمين في القدس، وذلك بالقراءة التمهيدية. ويهدف مشروعا القانون إلى زيادة الرقابة على المدارس والمعلّمين في المجتمع الفلسطيني بأراضي الـ1948، من خلال تعميق ضلوع "الشاباك" في التدقيق في نشاط معلّمين فلسطينيين، وتسهيل فصل معلّمين بادعاء تماثلهم مع أنشطة مناهضة للاحتلال الإسرائيلي وممارساته القمعية وسياسة الفصل العنصري "الأبرتهايد" التي يمارسها؛ وهذا آخر ما أخرجه الاحتلال في سبيل تعميق تهويد التعليم.

في السياق، طالب أعضاء كنيست آخرون من الليكود باشتراط منح أي ترخيص عمل لمدارس جديدة بأن تكون "متلائمة مع المنهاج الدراسي الإسرائيلي"، ما يدل على أن المدارس المستهدفة هي مدارس في القدس المحتلة. وينص مشروع القانون الذي أيّده 45 عضو كنيست وعارضه 25 عضواً، على تشديد المعايير لمنح رخصة تعليم، وإلزام وزارة التربية والتعليم بفحص "الخلفية الأمنية" لأي فلسطيني مرشّح لوظيفة معلّم. ويشترط منح رخصة تعليم بأن "لا يكون له ماضٍ أمني وارتباط بتنفيذ عمل إرهابي"؛ أي ألاّ يكون مؤيداً لمقاومة الاحتلال. وإلى جانب ذلك، يعترف مشروع القانون بأنه يستهدف القدس المحتلة، حيث ادّعى أن وجود الفلسطينيين في القدس يشكّل "الأرض الخصبة للتحريض الأرعن الجاري في المدارس التي يُدرّس فيها المنهاج الدراسي الفلسطيني في شرقي القدس. وهذا يتمثل في نزع الشرعية وشيطنة الشعب اليهودي ودولة إسرائيل وتمجيد الإرهابيين والقيام بعمليات إرهابية". كما أن هناك نصوصاً مشابهة وردت في مشروع قانون آخر يهدف إلى منع ميزانيات عن مدارس تُدرّس المنهاج الفلسطيني في مدينة القدس. ويُعتبر تهويد العملية التعليمية في القدس جزءاً من التهويد الكامل للحيّز العام، وفرض السيطرة الكاملة على القدس، حيث يحاول الاحتلال منذ العام 1967، بكل مؤسساته، فرض المناهج "الإسرائيلية" الموجّهة على مدارس القدس. وقد تصاعدت الهجمات الاحتلالية على المنهاج الفلسطيني في الأعوام الثلاثة الماضية، إذ اتُّهم بـ"التحريض ومعاداة السامية"، وفُرضت مناهج الاحتلال على المدارس الخاصة، ثم ضاعفت بلدية الاحتلال من ميزانية التعليم الرسمي، وفتحت صفوفاً يدرّس فيها المنهاج "الإسرائيلي". واتخذت سلطات الاحتلال مع بدء العام الدراسي الجديد 2022\2023 مجموعة من الإجراءات بحق المدارس، وقطاع التعليم في القدس، كان آخرها إلغاء المواصلات المدرسية، وسحب التراخيص من بعض المدارس بزعم احتواء مناهجها التدريسية على "تحريض خطير"، على أن يتم منحها ترخيصًا مؤقتًا لمدة عام، باعتباره مهلة لسحب "كتب التحريض". والجدير بالذكر أن "الأسرلة لم تنحصر في المقررات الدراسية، بل اشتملت أيضاً جميع الأنشطة اللاصفية، التي تهدف إلى تشويش القيمة الوطنية في ذهن الطالب المقدسي. ومنذ تولّي الحكومة الفاشية الإسرائيلية الجديدة مقاليد الحكم، برئاسة نتنياهو، ازدادت الهجمة على التعليم الوطني المقدسي، وبجرأة أكبر وأكثر وقاحة، حيث سخّرت الحكومة إمكاناتها في تحريف المناهج الفلسطينية والمقررات المدرسية بالقدس. وبالنظر إلى تطور المدارس في القدس، فإن ما يجري يُظهر تعاظم أهمية وقوف أهالي الطلبة عند مسؤولياتهم في زرع

المفاهيم الوطنيّة الرافضة لكلّ أشكال التعايش والتطبيع مع المُحتلّ، ودعم كل الأصوات التي تطالب بمحاسبة المتورّطين في هذا التطبيع، والتماهي مع سياسة كيّ وعي الأطفال الفلسطينيين بالتسليم بأبدية الاستعمار الصهيوني لفلسطين. ومحاولة التطبيع هذه إنما تهدف إلى تصوير العدو الإسرائيلي ككيان طبيعي وشرعي يمكن استخدام لغته في الحيّز العام بشكل اختياري، بغضّ النظر عن كونها لغة العدو الذي يستمرّ في تدمير القدس، بتاريخها وتدنيس مقدساتها الإسلامية والمسيحية وتهجير أهلها ومحاولة استعمار عقول أبنائها وبناتها. كما أنه لا يمكن اعتبار استخدام لغة العدو في الرقص والغناء والترفيه والمخاطبة في الأنشطة المدرسية اللاصفية، أو رفع العَلم الإسرائيلي، كما جرى في مدرسة "راهبات الوردية"، إلاّ كتطبيع وتماهٍ مع مشروع "الأسرلة" الاستعماري. وفي الوقت الذي تتعرض فيه الثقافة الوطنية والمناهج الفلسطينية لهجمة شرسة من العدو الإسرائيلي وحلفائه في الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي المعادي لفلسطين والفلسطينيين، تكرّس بلدية الاحتلال ومراكزها الجماهيرية وبرامج "التمكين" و"التطوير" الغربية الميزانيات الضخمة من أجل تطوير أدوات حرب ناعمة، في محاولة يائسة لاحتلال عقول الشباب المقدسي وتشويه نضال الشعب الفلسطيني وإنجازات المقدسيين الوطنية. وتمويل اسرائيل لبعض مدارس القدس المحتلة إنما هو تمويل مشروط، الهدف منه هو سلخ الشباب الفلسطيني عن تاريخه وحضارته، وحرْفه عن قِيَمه الوطنيّة، لخلق مفاهيم تطبيعيّة "تعايشيّة" بين المُستَعمِر والمُستَعمَر.

9 – إسرائيل تخسر معركة "كيّ الوعي":

لعل أكثر من أدركوا مغزى التحوّل الحاصل في طفرة الوعي بالذات الوطنية الفلسطينية، وتخوّفوا من عقابيلها النوعية المحتملة في المدى المنظور، كانوا هم أرباب الدولة العنصرية، ممّن قارفوا مختلف أنواع الظلم والتمييز والتغييب ضد العرب الفلسطينيين، حيث اعتبر نتنياهو، مثلاً، ما يجري في القرى والبلدات والمدن العربية المختلطة، من تماثل مع أبناء جلدتهم في القدس وغزة والضفة الغربية، أشد خطورةً مما يحدث على الجبهة الغزّية من مواجهاتٍ ناريةٍ، أذهلت بكفاءتها الخصوم والأعداء.

إزاء ذلك، وعلى خلفية ما يفيض به المشهد الفلسطيني في هذه الأيام المجيدة، من مظاهر اقتدار وحيوية، واتّحاد عز نظيره، شمل الجليل والمثلّث والنقب، يمكن القول، بيقين، إن مجرى المعركة على الرواية قد تبدّل

بصورة نوعية، وإن الوعي بالهوية الوطنية الفلسطينية قد نهض من سباته الطويل، وربح المعركة مبكراً، وفوق ذلك قلب السحر على الساحر. وما من شك في أن تواصل ضرب تل أبيب، وسائر أنحاء المدن والمواقع الصهيونية، من محيط إيلات إلى أعلى الجليل، ودخول ملايين الإسرائيليين إلى الملاجئ، أياماً، قد أسهم في عملية كيّ الوعي بصورة معاكسة، حيث بدت "إسرائيل" القوية الحصينة، المتفوقة عسكرياً على المحيط الشرق أوسطي، بلداً غير آمن، وعرضةً للقصف الصاروخي، الأمر الذي يشجّع كل من لديه حساب مؤجّل مع "دولة" الاغتصاب، في المستقبل غير البعيد، على تكرار التجربة الغزيّة، ربما بصورة أقسى مما امتلكه القطاع المنهك المحاصر في إمكاناته متواضعة.

وعندما ينقشع غبار العدوان الصهيوني الهمجي على الشعب الفلسطيني، سوف يتساءل كثيرون في "إسرائيل"، بينهم وبين أنفسهم، سرّاً وعلانية، عما إذا كان العيش فيها، بعد انكشاف ضعفها الاستراتيجي هذا، يستحق هذه المجازفة التي لا نهاية لها، لا سيما لمن لديهم جنسياتٌ مزدوجة؛ وبالتالي لديهم خيار الانتقال إلى أوروبا والولايات المتحدة، طالما أن بلاد العسل واللبن الموهومة لم تعد الملاذ المنشود، ولا الواحة الآمنة المستقرّة في صحراء الشرق الأوسط.

قد يكون هذا الاستخلاص مبكّراً بعض الشيء، وقد يكون متعجّلاً، والحرب لم تضع أوزارها بعد؛ إلاّ أن السجال الحاد الناشب داخل مختلف الأوساط والمستويات السياسية والإعلامية الإسرائيلية، سوف يدفع بالأسئلة المكبوتة الآن إلى السطح دفعة واحدة؛ وفي الخلفية صور تل أبيب تحت القصف، ومطار اللد مغلقاً، والملاجئ تُفتح ثم تغلق من دون انتظام، وغيرها كثير من المشاهد الصادمة، لعقلية تحسب أن لديها كل عوامل التفوق، قبل أن يتم كيّ وعيها أخيراً.

10 – خاتمة:

تمثّل معركة الوعي بعدًا مهمًا من أبعاد المواجهة بين أي قوى بشرية متصارعة، كونها تشكّل إطارًا معرفيًا لأفعال هذه المواجهة، خاصة الفعل العسكري، حيث يُعتبر الوعي بأهداف المواجهة وإدراك ضرورة التضحية في سبيلها عاملًا حاسمًا في تحقيق الانتصار. ووفق ذلك، تُعدّ معركة الوعي مكوّنًا أساسيًا في مقاومة

الفلسطينيين للاحتلال "الإسرائيلي"، لاعتبارات عدّة، أهمها: اختلال توازن القوة بين الطرفين، الأمر الذي بسببه ركّزت المقاومة على تنفيذ أفعال عسكريّة تأثيرها قويّ على وعي المستوطنين "الإسرائيليين" ومعنوياتهم.

بحلول العام 2023م، ناهز عمر الكيان "الإسرائيلي" في فلسطين الخامسة والسبعين عامًا، قضاها الاحتلال منذ عام 1948م بحثًا عن الاستقرار والأمان، خاصة خلال العقد الأخير، الذي شهد تطورًا هائلًا في قوة المقاومة وقدرتها على المسّ بعمق الكيان الحيوي والمواقع الاستراتيجية فيه، وهو ما تجسد بوضوح في معركة "سيف القدس". وقد كانت من نتائج استراتيجية المقاومة في مراكمة القوة نشوء جبهة إسناد جديدة، تمثلت بـ"فلسطيني 48"، التي يعدّها المستوطنون – بحسب معهد الأمن القومي– من أكبر المهدّدات الوجودية على مستقبل "الدولة اليهودية".